احدهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر ما اذا باع
فيها الحيلة في جوازه ثم اجاب بعضهم بان
معنى قوله ثم عقد الشركة شركة ملك حتى يصح
قوله وهذا شركة ملك وهو بعيد لان عرض
العقد وهي بيان الحيلة في تحويل عقد الشركة
بالعروض وقال آخرون معناه انها شركة ملك
وان عقد الشركة لان هذا العقد هكذا عقد لكون
رأس المال عرضا ونظم كلام المصنف لا يساعده
وانما ذكر ما ذكره شيخي العلامة عبد الرؤوف
في هذا المقام من غير زيادة ولا نقصان لانه
كلام مفيد في هذا المقام قال عدم جواز الشركة
بالعروض مبني على معنيين احدهما ان مال كل
كان نقدا والثاني جهالة رأس المال فاذا باع احدهما
نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم عقد الشركة
قال القدوري يجوز واختاره شيخ الاسلام
وصاحب الذخيرة وصاحب شرح الطحاوي
والمرغيناني من اصحاب الشافعي لان رأس المال
صار معلوما وصار نصف ماله كل منهما بالبيع مقابلا
على صاحبه بالثمن فكان الربح الحاصل من مالهما
ربح مال مضمون عليهما فيجوز وهذا لو باع كل
احدهما عرضه بنصف دراهم صاحبه ثم عقدا
شركة عنان او مفاوضة يجوز لزوال الجهالة
لصيرورة العروض مشتركة بينهما فكذا هذا وقيل
على قياس قول محمد يجوز كما في المكيل والموزون
بعد الخلط وعلى قياس قول ابي يوسف لا يجوز الا
ان

ان يكون مضافا الى المستقبل وعقد الشركة يحتمل
الاضافة لانه عقد توكيل فعلى هذا يكون
العقد على الدراهم واختار شمس الائمة وقاضي
خان انه لا يجوز عقد الشركة بالاتفاق وهو
اقرب الى الفقه لبقاء جهالة رأس المال والربح
عند القسمة بخلاف المكيل والموزون بعد
الخلط عند محمد لزوال الجهالة اهلا لانهما
من ذوات الامثال وبخلاف ما اذا باع نصف
عرضه بنصف دراهم صاحبه ثم اشتركا لان الدراهم
بهذا العقد صارت نصفين بينهما فيكون ذلك
رأس مالهما ثم يثبت حكم الشركة في العروض بعد
وقد دخل في العقد تبعا ما لا يجوز ابتداء العقد
عليه كبيع الشرب تبعا للارض ثم المصنف اختار قول
الجواز وعدل عما ذكره القدوري فقال وهذه
شركة ملك عندي لا ما ذكره القدوري وهو
انه شركة عقد ولا اعتبار بهذا العقد بعد البيع
لما بينا ان العروض لا يصلح رأس مال الشركة
ونظيره ما ذكره القدوري ويستحب للمتوضي
ان ينوي الطهارة ثم عدل المصنف بقوله فالنية
في الوضوء سنة وله في هذا الكتاب نظائر وقوله
ينبغي صاحب الاقل بقدر ما يثبت
به الشركة نظيره ما اذا كان قيمة عروض احدهما
اربع مائة درهم مثله وقيمة عروض الآخر مائة
درهم ينبغي صاحب الاقل اربعة اخماس عرضه بقدر
بخمسا عرض الآخر فيصير المتاع كله اخماسا ويكون

Copyright King Saud University